رغم البداية السلبية مطلع الشهر

«بيان»: سوق الكويت تمكن من تحقيق مكاسب جيدة في سبتمبر

قال تقرير شركة بيان للاستثمار على الرغم من البداية السلبية التي استهل بها سوق الكويت للأوراق المالية تداولات شهر سبتمبر، إلا أنه مؤشراته الثلاثة تمكنت من الإغلاق محققة مكاسب جيدة على المستوى الشهري، إذ جاء ذلك في ظل موجة الشراء التي شهدها السوق، لاسيما في النصف الثاني من الشهر، بالتواكب مع الارتفاعات التي سجلتها العديد من الأسواق العالمية والخليجية نتيجة حالة التفاؤل التي سيطرت على الأوساط الاستثمارية إثر تراجع المخاوف العالمية من احتمال وقوع حرب ضد سوريا، الأمر الذي ساهم في ظهور حالة شبه عامة من الارتياح بين أوساط المتداولين في السوق، ودفعهم إلى تسجيل عمليات شرائية واضحة شملت أسهما عديدة في مختلف القطاعات، سواء القيادية منها أو الصغيرة. هذا وقد حقق المؤشر السعري مكاسب نسبتها 1.76 في المئة بنهاية سبتمبر، معوضا بذلك جزءا كبيرا من خسائره التي مني بها في الشهر الذي سبقه، في حين ارتفع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 بنسبة بلغت 2.53 في المئة و 4.30 في المئة على التوالي، معوضين بذلك كامل خسائرهما التي سجلاها في شهر اغسطس الماضي.

وأضاف التقرير من جهة أخرى، شهد شهر سبتمبر صدور عدد من التقارير ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي العالمي بشكل عام والمحلي بشكل خاص، إذ صدر خلال الشهر «تقرير التنافسية العالمي» لعام 2014/2013، والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، وقد بين التقرير إن الكويت شغلت مراتب متدنية جدا في الكثير من المجالات بالمقارنة مع 148 دولة يغطيها التقرير، إذ لازالت تحتل المرتبة الأخيرة خليجيا في معظم المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد والتعليم والأعمال وسوق العمل وجاذبية أموال المستثمر الأجنبي وغيرها من المجالات. كما أظهر التقرير أن العوامل الأكثر تعقيدا في أداء الأعمال في الكويت تتمثل في عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية، ونظم العمل المقيدة لقطاع الأعمال، وسهولة الحصول على التمويل، وانتشار الفساد، فضلا عن عدم استقرار السياسات.

وتابع كما شهد الشهر الماضي اجتماع ممثلي صندوق النقد الدولي مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي في الكويت، وتوقع الصندوق أن ميزانية الدولة ستشهد عجزا محتملا بعد عام 2018 إذا لم يتم معالجة مشكلة الهدر فيها، حيث انفقد حجم مصروفات الدولة مقابل كفاءة الخدمات التي تقدمها في مختلف القطاعات، متوقعا أن يتراوح سعر برميل النفط من 65 إلى 70 دولارا للبرميل من الآن وحتى العام 2018، وهو الأمر الذي سيدفع بميزانية الدولة لتسجيل عجزا كبيرا في المستقبل القريب. على صعيد متصل، اصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» تقريرا اقتصاديا توقع فيه أن تنتضرر الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها الكويت والسعودية والإمارات، وذلك نتيجة تحول بعض الدول من النفط إلى الغاز والطاقات المتجددة، إضافة إلى تراجع طلب أمريكا على النفط وزيادة إنتاجها من النفط الصخري.

وأوضح على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر سبتمبر، فقد تمكن من إنهاء تداولاته في المنطقة الخضراء، مدعوما بالنشاط الذي صاحب أداء العديد من الأسهم القيادية والصغيرة معا، والتي شهدت عمليات شراء قوية ومضاربات سريعة انعكست بشكل إيجابي على أداء مؤشرات السوق خلال أغلب فترات التداول. كما لقي السوق دعما من نشاط المجاميع الإستثمارية التي شهدت عمليات شراء قوية، خاصة في النصف الثاني من الشهر، بهدف تحسين الإغلاقات الشهرية لتلك الأسهم.

هذا وقد تعرض السوق في بداية الشهر الماضي لضغوط بيعية شديدة وغير مبررة أدت إلى انخفاض مؤشراته بشكل كبير، إذ جاء ذلك نتيجة حالة القلق التي كانت تنتاب المتداولين وقتها من تصاعد الأحداث السياسية في المنطقة، مما دفعهم إلى التخلص من أسهمهم خشية تعرضها لخسائر أكبر، إلا أن بعد ذلك تراجعت حدة هذه المخاوف، وتمكن السوق من العودة إلى نشاطه مرة أخرى، وتحول الاتجاه البيعي الذي كان مسيطرا على التداولات إلى نشاط شرائي مكثف على الكثير من الأسهم، خاصة بعد تراجع أسعار العديد منها إلى مستويات متدنية ومغرية للشراء نتيجة الانخفاضات السابقة، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشرات الثلاثة ودفعهم لتحقيق مكاسب جيدة بنهاية الشهر.

من جهة أخرى، يشهد السوق حاليا حالة من الترقب والاستقرار بسبب انتظار المتداولون لنتائج الشركات المدرجة عن فترة التسعة أشهر المنقضية من العام 2013، الأمر الذي ساهم في استقرار أداء السوق نسبيا في أواخر الشهر الماضي.

ومع نهاية شهر سبتمبر أقفل المؤشر السعري عند مستوى 7.766.98 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 1.76 في المئة عن مستوى إغلاقه في اغسطس، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 2.53 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 462.77 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.094.80 نقطة، مسجلا ربح بنسبة بلغت 4.30 في المئة . وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر أغسطس، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 74.55 في المئة ليصل إلى 43.12 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 95.69 في المئة ، ليبلغ 490.52 مليون سهم. وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، قمع نهاية الشهر الماضي زادت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 30.88 في المئة ، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 10.80 في المئة . في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 8.49 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

وبين سجلت ستة قطاعات لسوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعا في مؤشراتها بنهاية الشهر الماضي، وسجلت بقية القطاعات تراجعا، هذا وجاء قطاع الخدمات المالية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1،133.22 نقطة مسجلا ارتفاعا نسبته 5.50 في المئة . تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.98 في المئة بعد أن أغلق عند 860.97 نقطة. في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مرتفعا بنسبة 3.29 في المئة عند مستوى 1،217.20 نقطة. أما آقل القطاعات ارتفاعا، فكان قطاع التامين، والذي أغلق مؤشره عند 1،138.56 نقطة مسجلا ربحا نسبته 0.01 في المئة .

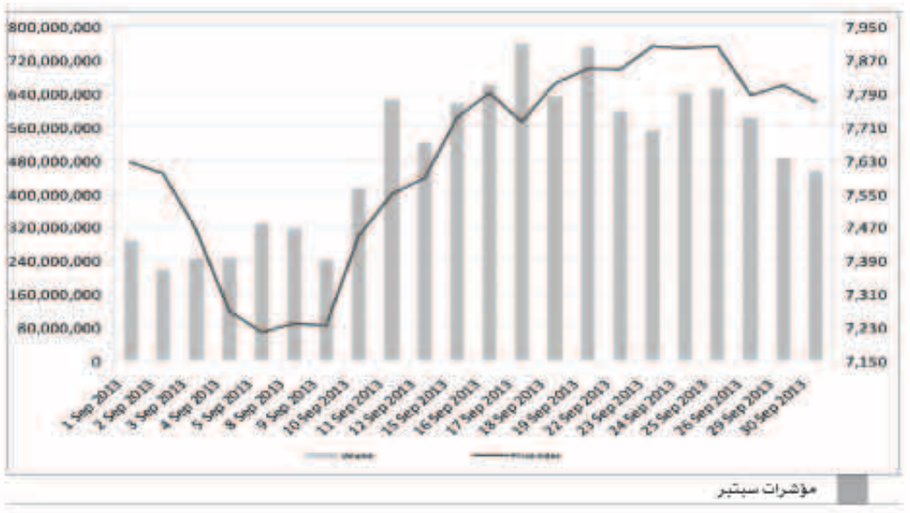

مؤشرات سبتمبر

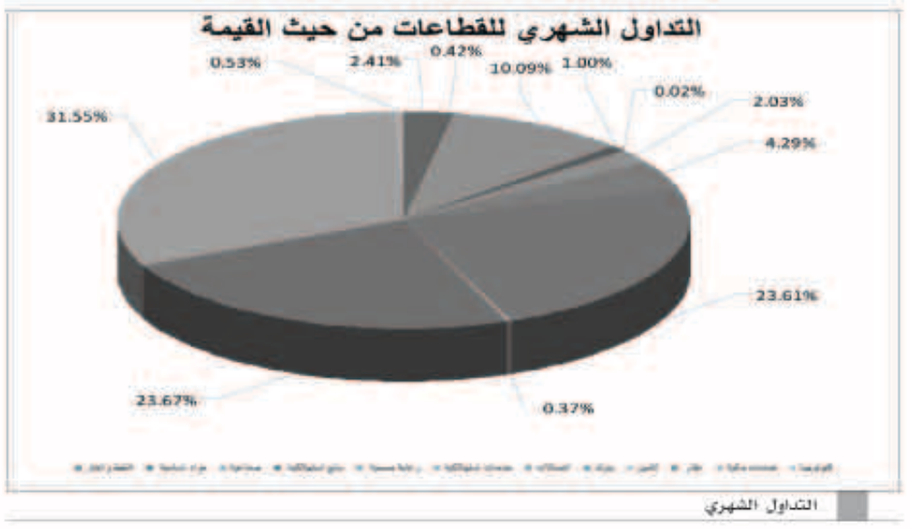

التداول الشهري

قطاع الخدمات المالية في المركز الأول

قال التقرير ان قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 4.60 مليارات سهم شكلت 42.61 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 31.55 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 3.40 مليارات سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعية، حيث بلغت حجم تداولاته 1.36 مليار سهم أي 12.58 في المئة من إجمالي تداولات السوق. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.55 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 299.32 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.67 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 224.55 مليون د.ك. أما قطاع البنوك، فقد حل ثالثا بعد أن بلغت قيمة تداولاته 223.97 مليون د.ك. أي ما نسبته 23.61 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

مؤسسة البترول تعلن أسعار الغاز المسال لشهر أكتوبر

«كونا»: أعلنت مؤسسة البترول الكويتية امس اسعارا جديدة لغاز البترول المسال «البروبان والبيوتان» لشهر أكتوبر الجاري.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي خصت بنشره وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان غاز «البروبان» سيباع بـ 820 دولارا امريكيا للطن المتري الواحد خلال اكتوبر الجاري بانخفاض قدره 30 دولارا مقارنة بشهر سبتمبر الماضي الذي سجل 850 دولارا. وذكرت المؤسسة في بيانها ان غاز «البيوتان» سيباع ب 850 دولارا امريكيا للطن المتري الواحد خلال اكتوبر الجاري بانخفاض قدره 25 دولارا مقارنة بشهر سبتمبر الماضي الذي سجل 875 دولارا، في موازاة ذلك لوحظ انخفاض في اسعار الغاز المسال خلال اكتوبر الجاري مقارنة بشهر سبتمبر الماضي حيث بلغت نسبة الانخفاض لسعر غاز «البروبان» 3.5 في المئة كما بلغت نسبة الانخفاض لسعر غاز «البيوتان» 2.8 في المئة.

وفي اغسطس الماضي تم بيع غاز «البروبان» بسعر 820 دولارا للطن المتري الواحد وتم بيع غاز «بيوتان» بـ 820 دولارا للطن المتري الواحد ايضا.

ويستخدم غازا البترول المسال «البروبان والبيوتان» في صناعة البتروكيماويات اضافة الى استخدامات اخرى كوقود للطبخ وفي مجالات التدفئة وغيرها من الاستخدامات المختلفة.

وتتاثر اسعار الغاز المسال من «البروبان والبيوتان» باسعار النفط في الاسواق العالمية ارتفاعا أو انخفاضا باعتبارها محددة رئيسية لأسعار هذه المواد اضافة الى تاثرها بسعر صرف الدولار الامريكي امام العملات الرئيسية وقوى العرض والطلب في السوق الى جانب تاثرها بالعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والازمات الاقتصادية.

برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 104 دولارات

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 74 سنتا ليستقر عند مستوى 104.70 دولارات للبرميل في تداولات الاثنين مقارنة بـ 105.44 دولارات للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي.

وتراجعت أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وسط احتمالية دخول الحكومة الامريكية ضمن حالة ما يسمى بـ«الاغلاق الحكومي» وهي عبارة عن توقف الحكومة عن اداء عملها الامر الذي يهدد الطلب على الذهب الاسود باعتبار الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وتأتي احتمالية توقف العمل الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية بعد انقضاء المهلة المحددة لاعداد موازنة الحكومة الامريكية للسنة المالية المقبلة والتي من المفترض ان تبدأ اليوم وسط الاختلاف السائد بين المعسكرين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الامريكي حيالها.

في موازاة ذلك توقعت شركة «موديز» للتصنيف الائتماني انه اذا تم تفعيل الاغلاق الحكومي في الولايات المتحدة فإن النمو الاقتصادي الامريكي سيتراجع خلال الربع الرابع بنسبة 1.4 في المئة ما سينعكس على اسعار النفط بالانخفاض باعتبار اقتصاد الولايات المتحدة الاكبر في العالم.

تراجع صادرات النفط الخام الكويتي إلى اليابان بنسبة 37.5 في المئة

طوكيو - «كونا»: اظهرت بيانات حكومية امس تراجع صادرات النفط الخام الكويتي الى اليابان للمرة الاولى خلال ثلاثة شهور بنسبة 37.5 في المئة خلال شهر اغسطس الماضي لتبلغ 6.81 مليون برميل ما يعادل 227 الف برميل يوميا.

وذكرت وكالة الطاقة والموارد الطبيعية اليابانية في تقرير اولي ان الكويت تعد خامس اكبر مورد للنفط الخام لليابان حيث شكلت نسبة 6.4 في المئة من اجمالي واردات اليابان من دول آسيا.

وانخفض اجمالي واردات اليابان من النفط الخام للمرة الاولى خلال ثلاثة شهور في اغسطس الماضي بنسبة 4.5 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 3.56 ملايين برميل يوميا.

وشكلت الصادرات النفطية من الشرق الاوسط نسبة 83.6 في المئة من اجمالي الواردات متراجعة بنسبة 0.6 في المئة عن العام الماضي.

وتعد المملكة العربية السعودية المول الاكبر لليابان بارتفاع صادراتها الى اليابان بنسبة 7.7 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 1.21 مليون برميل يوميا تليها الامارات العربية المتحدة بـ640 الف برميل يوميا منخفضة بنسبة 19.1 في المئة.

واحتلت قطر المرتبة الثالثة بـ453 الف برميل يوميا ثم روسيا بـ243 الف برميل يوميا.

«أبوظبي الوطني» يُعين رئيساً لأسواق الأسهم

عين بنك أبوظبي الوطني، البنك الرائد في دولة الإمارات، ياسر جعيصة رئيساً لأسواق الأسهم، وهو منصب جديد للإشراف على عمليات البنك في مجال الإصدارات الأولية والخاصة.

وقال نيكولاس جيلاني، الرئيس المشارك لمجموعة الخدمات المصرفية الإستثمارية في بنك أبوظبي الوطني: «تشهد الإصدارات الأولية والخاصة نمواً ملحوظاً في دولة وتتوقع عدداً من الإصدارات الأولية «الاكتتابات العامة» في المستقبل القريب، وهذا ما دفعنا إلى إيجاد منصب رئيس أسواق الأسهم وتعيين شخص مؤهل لتولي مهام المنصب.» وأضاف نيكولاس: «يتميز ياسر جعيصة بخبرة واسعة في مجال تمويل الشركات والاستشارات المصرفية الاستثمارية، وهو ما سيعزز مكانة البنك في أسواق الإصدارات الأولية والخاصة».

المجموعة المصرفية للشركات تساهم في دعم النهوض بمستقبل القطاع التعليمي

«برقان» يمول بناء وتجهيز مدرسة الجامعة الأمريكية

أعلن بنك برقان عن تمويل مشروع بناء وتجهيز مدرسة الجامعة الأمريكية «AUS» مؤخرا في منطقة صباح السالم من خلال مجموعة الخدمات المصرفية للشركات بالبنك، وقد تم تمويل المشروع، الذي شمل شراء كامل الأصول المنقولة للمدرسة، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 15 مليون دينار كويتي.

وعلاوة على دعم إنشاء مدرسة الجامعة الأمريكية، سوف يقوم بنك برقان أيضا بتركيب جهاز السحب الآلي في الموقع لخدمة العاملين بالمدرسة وسيوفر البنك تسهيلات مصرفية لموظفي المدرسة وحسابات مصرفية لهم، كما قام بنك برقان بإنشاء بوابة دفع الكترونية آمنة لتسهيل عملية تسديد الرسوم الدراسية من قبل أولياء أمور الطلبة عبر الموقع الإلكتروني للمدرسة.

وبهذه المناسبة قال السيد رائد الهقهق، رئيس المجموعة المصرفية – مدير عام أول في بنك برقان «نحن سعداء بانتهاء المرحلة الأولى من هذا المشروع في الوقت المحدد. إن دعمنا وتمويلنا لتأسيس مدرسة الجامعة الأمريكية مبني على حرصنا والتزامنا بدعم القطاع التعليمي في الكويت الذي يشهد تحسنا سريعا ومثمرا، ونحن سعداء للمشاركة في استمرار نموه وتطوره».

يذكر أن مدرسة الجامعة الأميركية في الكويت هي مدرسة خاصة للتعليم المختلط، تجمع مزيجا متجانسا من 21 شكلا من وسائل التعليم التكنولوجية المتطورة والتقليدية المعروفة، ويتمحور التعليم فيها حول الطالب كأساس للعملية التعليمية، لضمان تحقيق الطلاب نجاحا أكاديميا ونموا اجتماعيا متكاملين. وقد تم افتتاح حرم مدرسة الجامعة الأمريكية التي تبلغ مساحتها نحو 12.000 متر مربع في الشهر الحالي للمراحل مما قبل «KG 1» حتى الصف الخامس. كما سيتم افتتاح مدرسة متوسطة منفصلة للمراحل من السادسة إلى الثامنة للعام الدراسي 2014 – 2015، إضافة إلى المراحل السابقة، سوف تكون المدرسة الثانوية معتمدة بالكامل للمراحل الدراسية من 9 – 12. والجدير ذكره أن مدرسة الجامعة الأمريكية سوف تقدم لطلاب المراحل الأولى أكثر المواد التعليمية وسبل التكنولوجيا التفاعلية تطورا. ومن جهتها أوضحت الدكتورة جنيفر بيكويث، المدير المؤسس لمدرسة الجامعة الأمريكية، أن الدور الذي لعبه بنك برقان في تمويل مدرسة الجامعة الأمريكية يعتبر شهادة أكيدة على سخائه. وأضافت «لقد أبدى بنك برقان درجة عالية من الالتزام بتطوير هذا المشروع منذ بدايته ، ونحن بدورنا نعرب عن خالص التقدير والامتنان لمجلس إدارة بنك برقان والإدارة العليا لدعمهم هذا المشروع التعليمي المتميز».

والجدير بالذكر أن بنك برقان، بعد فوزه بجائزة «أفضل بنك للشركات في الكويت» في عام 2012 الممنوحة من قبل Global Banking And Finance، دعم موقعه المرموق باعتباره واحدا من البنوك الرائدة من خلال توفير الدعم والتسهيلات المصرفية التي يقدمها لكثير من المشاريع المتعددة في الكويت، مايمثل انعكاسا حقيقيا لالتزامه بدعم التنمية الشاملة في البلاد.

أطفال يقصون شريط الافتتاح

بدءاً من نهاية الشهر الجاري وبواقع رحلتين في الأسبوع

«الجزيرة» تطلق رحلات إلى مطار آل مكتوم الدولي الجديد

أعلنت شركة «طيران الجزيرة» امس أنها ستبدأ بتسيير رحلاتها إلى مطار «آل مكتوم الدولي الجديد في دبي ورلد سنترال» ابتداء من يوم الخميس 31 أكتوبر 2013 بواقع رحلتين في الأسبوع يومي الخميس والسبت، ليرتفع بذلك مجموع عدد رحلات «طيران الجزيرة» بين الكويت وإمارة دبي إلى متوسط 27 رحلة أسبوعيا يتم تشغيلها إلى مطاري «دبي الدولي» و«آل مكتوم الدولي».

ومن المزمع افتتاح مطار «آل مكتوم الدولي في دبي ورلد سنترال» في 27 أكتوبر الجاري. ويقع المطار على مقربة من منطقة الجميرا في دبي المعروفة بفنادقها ومنتجعاتها من فئة الخمس نجوم وأيضا لمجمعاتها التجارية ونشاطاتها الترفيهية. كما أن المطار قريب من المنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي ومدينة دبي الرياضية وموتور سيتي ومنطقة المرابع العربية.

ويسهل الوصول إلى مطار «آل مكتوم الدولي في دبي ورلد سنترال» مباشرة عبر ثلاث طرق رئيسية تعبر إمارة دبي وهي شارع الشيخ زايد، وشارع الشيخ محمد بن زايد، وشارع الإمارات. وتتوافر أيضا إمكانات التنقل من خلال خطوط الباصات وسيارات الأجرة وخط مترو دبي.

وقال نائب الرئيس للعمليات الأرضية والمنتجات في طيران الجزيرة، علي فيروز: «تتيح الرحلات إلى مطار آل مكتوم الدولي للمسافرين تجربة سفر سلسة وسريعة وسهلة جدا. ومع هذه الرحلات الجديدة، أصبح للمسافرين إلى دبي على متن «طيران الجزيرة» الخيار بين السفر إلى مطار دبي الدولي الواقع في قلب دبي، أو السفر إلى مطار آل مكتوم الدولي القريب من منطقة الجميرا.»

يذكر أن دبي من الوجهات الأكثر طلبا للمسافرين من الكويت حيث تجذب المسافرين من رجال الأعمال والمسافرين خلال عطلات نهاية الأسبوع والمسافرين الذين يسافرون ويعودون في اليوم ذاته للعمل أو التسوّق.

وكانت «طيران الجزيرة» قد أصدرت في تقرير أدائها التشغيلي عن شهر أغسطس 2013 أن خط الكويت–دبي قد شهد زيادة بنسبة 55 في المئة في عدد المسافرين مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

ويعد مطار «آل مكتوم الدولي» نتيجة لمبادرة استراتيجية طويلة الأمد قامت بها حكومة دبي. وسيفتتح المطار أبوابه أمام المسافرين في 27 أكتوبر القادم بقدرة تستوعب سبعة ملايين مسافر سنويا. وعند الانتهاء من تطوير المطار بالكامل، سيصبح «آل مكتوم الدولي» أكبر مطار في العالم. ويتضمن المطار خمسة مدرجات ويستوعب 160 مليون مسافر و12 مليون طناً من الشحن سنويا.

تخدم «طيران الجزيرة» 19 وجهة ضمن شبكة وجهات تنطلق من الكويت إلى الوجهات الأكثر طلبا للأعمال والعطلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها دبي، والبحرين، وبيروت، والإسكندرية، وعمّان، واسطنبول، وشرم الشيخ، وأسيوط، والأقصر، ومشهد، وسوهاج، وجدّة، والرياض، والقاهرة، والنجف.

وتشغل طيران الجزيرة سبع طائرات من طراز إيرباص A320 تملكها بالكامل ومكونة من درجتي سفر وهما الدرجة السياحية ودرجة رجال الأعمال. وتوفر للمسافرين على درجة رجال الأعمال خدمة تسجيل الأمتعة الخاصة بهم، و60 كيلوجراما مجانا للأمتعة المسجلة، وقاعات رجال الأعمال، بالإضافة إلى مقصورة مخصصة على متن الطائرة وقائمة طعام غنية ومتنوعة، فيما تقدم للمسافرين على الدرجة السياحية 40 كيلوغراما مجانا للأمتعة المسجلة إضافة إلى قائمة وجبات ومرطبات متغيرة شهريا.

طيران الجزيرة